الوسيطة . لكن هذا التكوّن ليس جوابا ميكانيكيا على هذه الظاهرة . انه تكوّن صراعي . أي ان وحدة الطائفة كعلاقة قرابة تضطلع بوظيفة التوزيع تصطدم بالعشيرة بوصفها اطار نمط انتاج سابق ، تحطمها لتدرجها في وحدة الطائفة . وهذا يفسر الصراعات البالغة الدلالة بين زعامة الطائفة المتمثلة بالمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى والزعامات شبه الاقطاعية . كما تصطدم بالعشيرة في وظيفتها الجديدة كاطار للتوزيع في المدن وفي المناطق الريفية التي دخلها الرأسمال الوسيط . هذا الصراع الذي يحسم فعليا بالممارسة أي بتنظيم الطائفة كطائفة وكقنوات توزيع .

غير أن النقطة الصراعية المركزية التي تخوضها الطائفة الشيعية في مرحلة تكونها هي الاصطدام بجهاز الدولة . فاذا كانت الخلافات العشائرية في المناطق النائية تضبط وتحل بواسطة الجيش (المكتب الثاني) فانها اليوم ولأول مرة تضبط وتوحد بواسطة مؤسسة طائفية توحد الطائفة . هذا هو أحد أوجه الصراع الحاد بين الدولة والمجلس الشيعي الاعلى . وهذا هو أحد اسباب تمركز الصراعات المسلحة في الصدام الاخير في ضواحي بيروت الشرقية حيث أكثرية شيعية من العمال والعاطلين عن العمل وصغار البورجوازيين . ان بروز الطائفة الشيعية على المستوى السياسي يعني بروز حقيقة جديدة تضاف الى حقائق التوازن اللبناني . فهذا التوازن الذي سقط بدخول المقاومة يتشكل اليوم في الصراع الفعلي المسلح .

داخل الطائفة اذن (رغم حرمانها العام) تتشكل شرائح اجتماعية مختلفة . تتوحد كطائفة في شروط دائرة المستوى السياسي اللبناني . هذا التوحد بين شرائح اجتماعية مختلفة مشروط باعادة انتاج التجزئة ، التي توظف الاطار الصراعي داخل قناة ضيقة هي التوزيع القائم على الوساطة . والتي تعيد انتاج هيمنة القيادات البورجوازية على الطائفة ككل .

٢ــ الوهم الثاني : الطائفة تكبح الصراع الطبقي

ان الوهم الثاني : الطائفية تكبح الصراع الطبقي ، وهو أكثر خطورة . لأنه يقف على اجتزاءات ماركسية « ان تاريخ البشرية هو تاريخ الصراع بين الطبقات » . ليعتبر :

أ ــ الطائفة ايديولوجيا ، أي انها ترسب من أنماط انتاج أخرى ما قبل رأسمالية . ويوحد الطائفة بالعائلة والعشيرة والاقطاع السياسي . باعتبارها ظاهرات مترسبة من نمط انتاج ما قبل رأسمالي ، وهي بالتالي ظاهرات ايديولوجية .

ب ــ ينطلق من أن نمط الانتاج السائد في لبنان ، هو نمط الانتاج الرأسمالي . وبذلك يهمل الوساطة أو يجعلها تابعة لدورة انتاج رأسمالية .

ج ــ اذن ، في ظل سيادة نمط الانتاج الرأسمالي ، تصبح الترسبات الايديولوجية عائقا لنمو الرأسمالية ، وكابحا للصراع الطبقي .

يقف هذا التحليل على أرضية ايديولوجية تعتبر النمط السائد في لبنان هو النمط الرأسمالي ولا تستطيع التمييز بين النمط الرأسمالي والنمط الوسيط . فالنمط الوسيط السائد في لبنان ، لا يخضع لدورة انتاج ، بل يخضع لحركة الرأسمال التجاري ، هنا يقع الخطأ الاساسي في التحليل الذي يهمل دراسة الواقع العيني ، وينصرف الى اسقاط تحليلات جاهزة أو شبه جاهزة عليه . فالفرق بين النمطين الرأسمالي والوسيط فرق شاسع لا تغطيه النوايا « الحسنة » .